

دور الإحصاء في تخطيط التنمية ورسم السياسات
الإحصاء والتخطيط في قطاع التعليم
تجربة سلطنة عمان

أعداد

يوسف بن محمد الريامي

المجلس الأعلى للتخطيط

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

مقدمة

بدأت تجربة التخطيط التنموي في السلطنة منذ عام 1970م. وقد إتسم العمل على صعيد تخطيط التنمية في السلطنة منذ ذلك التاريخ بتطور مستمر ومتواصل في المنهج والأساليب وجاء ذلك نتيجة التطور في مفهوم التنمية وتباين وإختلاف قضايا التنمية من مرحلة تنموية إلى أخرى وتوفر بيانات إحصائية جديدة وتراكم الخبرات في مجال تخطيط التنمية .

نماط التخطيط التنموي في السلطنة

- التخطيط القصير المدى

أخذت السلطنة في بداية البناء الاقتصادي والاجتماعي نمط التخطيط القصير المدى والتي تعرف بالخطط الخمسية (خمس اعوام) وقد تميزت كل خطة بادخال بعض الاضافات في الهيكل العام وفقا لما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة وذلك بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع .

-المرحلة الاولى(1970- 1975)

وتعرف بمرحلة التمهيد لإنطلاقة التنمية والتي شهدت عملا مكثفا في تهيئة الظروف المستقرة والمناخ الملائم لتطوير البلاد والانتقال بها بخطى سريعة الى القرن العشرين. وقد تطلب ذلك أن يتجه الجهد الى الوفاء بالحاجات الملحة وتوفير الحد الأدنى من الهياكل الأساسية المساعدة على تطوير الانتاج وزيادة الدخل الوطني وإرساء الأسس اللازمة لبناء إقتصاد حديث وإقامة مجتمع عصري.

- استراتيجية التنمية طويلة المدى

في عام 1975 إعتمدت السلطنة التخطيط التأسيري وسيلة لإحداث التنمية حيث تم إعتقاد إستراتيجية التنمية طويلة المدى 1976 - 1995 . وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الاستراتيجية في تنمية :-

تنمية القطاع الخاص	الاهتمام بالبعد الإقليمي للتنمية	تنمية مصادر الدخل وتنويعها
•رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة	الاهتمام بالبعد الإقليمي للتنمية	زيادة الاستثمارات

مراحل تنفيذ الاستراتيجية التنموية طويلة المدى و اهم مميزاتها

وقد تم تنفيذ اربع خطط خمسية للتنمية في إطار هذه الاستراتيجية وقد ساهمت كل مرحلة في تعزيز الجوانب الاقتصادية والمالية بشكل مباشر .

- الخطة الخمسية الاولى 1976 - 1980

امتازت هذه المرحلة بالازدهار النفطي وقد ركزت الخطة على الاستفادة من الموارد النفطية التي أتاحتها هذا الازدهار في استكمال البنية الأساسية وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ودعم القطاع الخاص. وقد كان من ابرز إنجازات هذه الخطة إنشاء صندوق الاحتياطي العام للدولة في عام 1980م

- الخطة الخمسية الثانية 1981-1985

استهدفت هذه المرحلة رفع معدلات الاستثمار لتعزيز الطاقات الإنتاجية, والاستمرار في استكمال البنية الأساسية ودعم القطاع الخاص والسعي إلى ضمان عدالة توزيع ثمار التنمية بين المناطق المختلفة وتدعيم صندوق الاحتياطي العام للدولة .

-الخطة الخمسية الثالثة 1986 - 1990

سعت هذه الخطة والتي تزامنت بداية فترتها مع الانخفاض الكبير في أسعار النفط, إلى المحافظة قدر المستطاع على مستويات مناسبة من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على التوازن

الاقتصادي والمالي للبلاد والاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ومساعدات اجتماعية. وقد اتبعت الحكومة سياسات تهدف إلى تخفيض الأنفاق وترشيده دون الأضرار بالمكتسبات خاصة الاجتماعية منها.

- الخطة الخمسية الرابعة 1991 – 1995

ركزت هذه المرحلة على توجيه الاستثمارات إلى المشروعات الإنتاجية لتوسيع وتنويع قاعدة الإنتاج، وتشجيع القطاع الخاص وأولت اهتماما خاصا للبعدين القطاعي والإقليمي لعمليات التنمية، كما أنها تميزت عن الخطط السابقة بتركيزها على السياسات كوسائل فعالة لتحقيق أهدافها.

وحققت السلطنة خلال الفترة 1970-1995م إنجازات ملموسة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، غير أن النمط التنموي المعتمد خلال هذه الفترة أفرز بعض التحديات والتي نجمت من اعتماد هذا النمط التنموي على تدفق الموارد النفطية والانفاق الحكومي المرتفع وإستقدام أعداد كبيرة من القوى العاملة الوافدة.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020

ولمواجهة هذه التحديات والسعي إلى تعظيم الاستفادة من التطورات الإيجابية التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1970 – 1995م) ومن الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد والموقع الجغرافي المتميز للسلطنة ومن الفرص التي تتيحها ثورة الاتصالات وعولمة الاقتصاد، وبغرض استدامة التنمية وتحسين نوعية حياة الفرد العماني بوتائر عالية متواصلة، إعتمدت السلطنة في الأول من يناير 1996م بمقتضى المرسوم السلطاني السامي رقم (96/1) إستراتيجية تنمية طويلة المدى للفترة (1996 – 2020م).

-أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020

وتهدف استراتيجية التنمية طويلة المدى للفترة (1996 - 2020م) في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه في عام 1995م كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2020م، والمحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية تتمثل في:-

- تنمية الموارد البشرية.
- تهيئة مناخ كلي مستقر .
- تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني.
- تنمية القطاع الخاص.

الاحصاء من اجل تنفيذ الاستراتيجية

ولمواكبة عملية تطوير وتحديث أسلوب التخطيط إتخذت جملة من الاجراءات لبناء وتحديث قاعدة البيانات كان من أهمها:

إجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعامي 1993 و 2003م.

تحديث نظام الحسابات القومية وبعتماد نظام الامم المتحدة لعام 1993م.

إستكمال تأسيس مركز للمعلومات بوزارة الاقتصاد الوطني سابقا .

- البدء منذ عام 1990 في إجراء مسح سنوي يشمل جميع المنشآت الكبيرة (100 عامل فأكثر) والمؤسسات المالية وشركات التأمين وشركات النفط والفنادق، ومسح سنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق أسلوب العينة.

- إجراء التعداد الزراعي في عامي 1994م و 2004م.

- إجراء التعداد الصناعي في أعوام 1993م و 1994م و 1995م.

- إجراء العديد من المسوحات الاخرى من أهمها مسح دخل وإنفاق الاسرة، ومسح القوى العاملة ، ومسوحات قطاع السياحة ومسوحات الاسعار الى جانب الشروع في مسح الاستثمار الاحنبي.

- تصميم نظام للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ساعد توفر بيانات هذه التعدادات والمسوحات وتطور قاعدة بيانات بشكل عام من إستخدام النموذج الاقتصادي في التالي: -

- تحديد معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد الوطني ولأنشطته المختلفة.
- إيجاد التوازن بين الموازين التخطيطية الرئيسية وهي الموازنة العامة للدولة، ميزان الناتج المحلي، ميزان الاستثمار والادخار، ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجي، وميزان الموارد والاستخدامات الكلية.
- التأكد من الترابط بين القطاعات الانتاجية والخدمية من ناحية وبين عناصر الانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار من ناحية أخرى.
- إعداد بدائل من الخيارات للتنبؤات المستقبلية (*Scenarios Forecasting*) للاقتصاد الكلي وفق افتراضات متعددة ومؤشرات تساعد على اختيار البديل الأمثل في ضوء الموارد المتاحة والسياسات الموضوعية.
- توضيح أثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحالية والمقترحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما يساعد على تقييم السياسات لاختيار الأفضل منها.

أهم الاحصاءات التي ساهمة في تحقيق الاستراتيجية

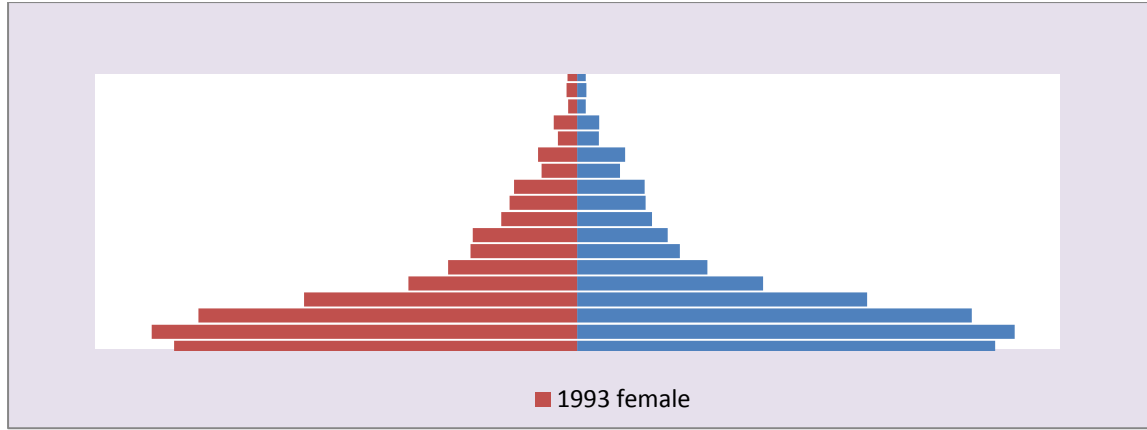
ساهم التطور في قاعدة البيانات في ترقية العمل التخطيطي المتصل بمتابعة وتقييم خطط التنمية التي نفذتها السلطنة منذ البدء بتنفيذ اهداف الاستراتيجية الوطنية سواء كان الاجتماعية او الاقتصادية . خاصة فيما يتصل ببيانات السكان وقطاع التعليم والصحة والعمل وكذلك هو الحال بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي ومؤشرات التضخم ومؤشرات الاستثمار الاجنبي في السلطنة .

التعدد من اجل التخطيط

اجرت السلطنة اول تعدد للسكان والمساكن والمنشآت عام 1993 من جل توفير قاعدة من البيانات من اجل التخطيط في مختلف المجالات.

- لقد اظهر التعدد التوزيع السكاني حسب الجنس والعمر
- التوزيع السكاني بين محافظات وولايات السلطنة وبالتالي تم تحديد الكثافة السكانية.
- ديمغرافية السكان والتي من ابرزها المستوى التعليمي ومستويات المعيشة للأسر العمانية .

الهرم السكاني في 1993



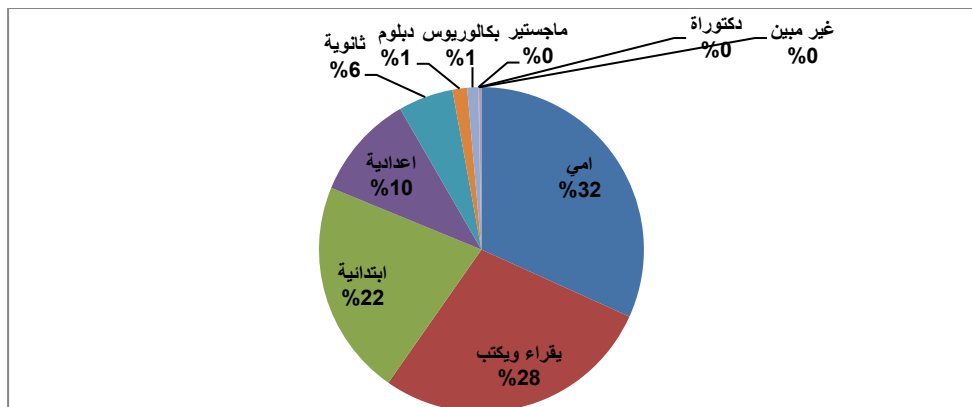
تنفيذ محاور الاستراتيجية

- تنمية الموارد البشرية

يعتبر هذا المحور هو الاول في المحاور التي تسعى السلطنة تحقيقا ضمن الرؤية المستقبلية 2020 .

يعتبر التعليم بمختلف مستوياته هو البوابة الحقيقية لتحقيق هذا المحور لذا فقد سعت السلطنة مستفيدة من قاعدة البيانات الحديثة الوسعة في تطوير التعليم من اجل تنمية الموارد البشرية من خلال الزيادة العددية والنوعية في قطاع التعليم والتدريب بمختلف مستوياته.

المستوى التعليمي في عام 1993 في السلطنة



- اظهرت النتائج بان نسبة الامية في السلطنة حوالي 32 % من السكان في حين فان 28 % من يجيد القراءة والكتابة .

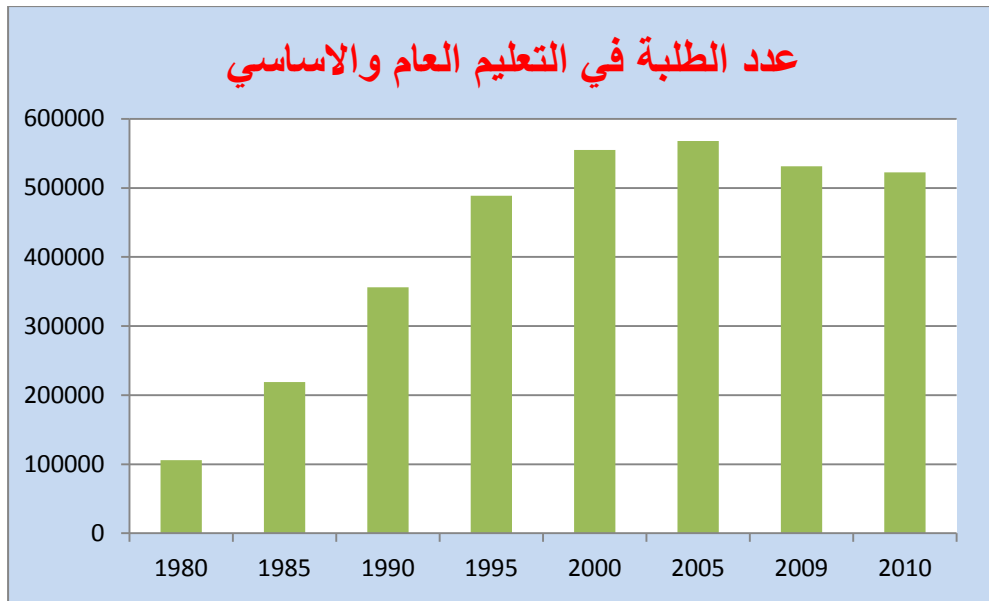
- نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية والدراسات العليا لا تتجاوز 1.5% .

أهم بنود تنفيذ الاستراتيجية

- زيادة الانفاق على التعليم بمستوياته
- زيادة مرافق التعليم من أجل زيادة نسبة الاستيعاب
- تحسين التعليم من حيث النوعية وتحديثه
- القضاء على الأمية
- زيادة البرامج التدريبية والمهنية
- الانفاق السنوي على التعليم في السلطنة

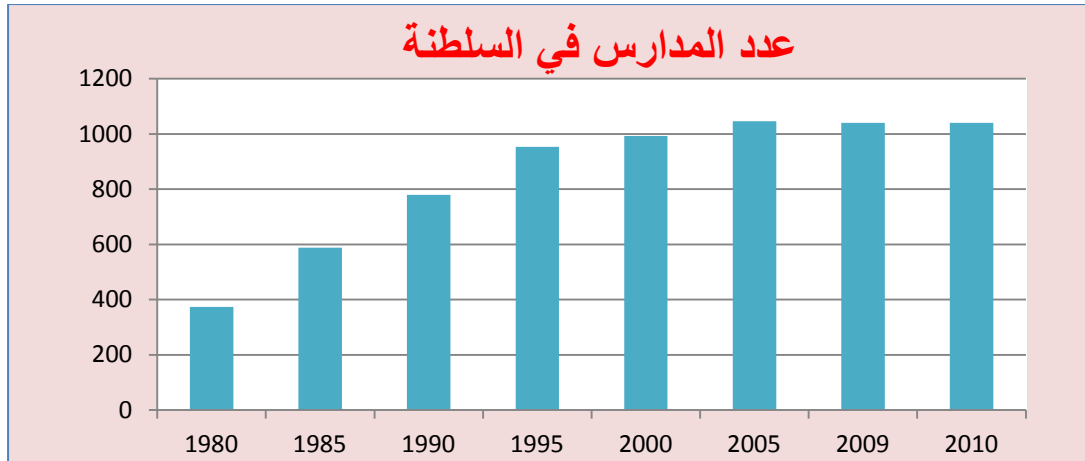
التخطيط في التعليم

أولاً :- زيادة عدد الطلاب في المراحل الاولى من التعليم



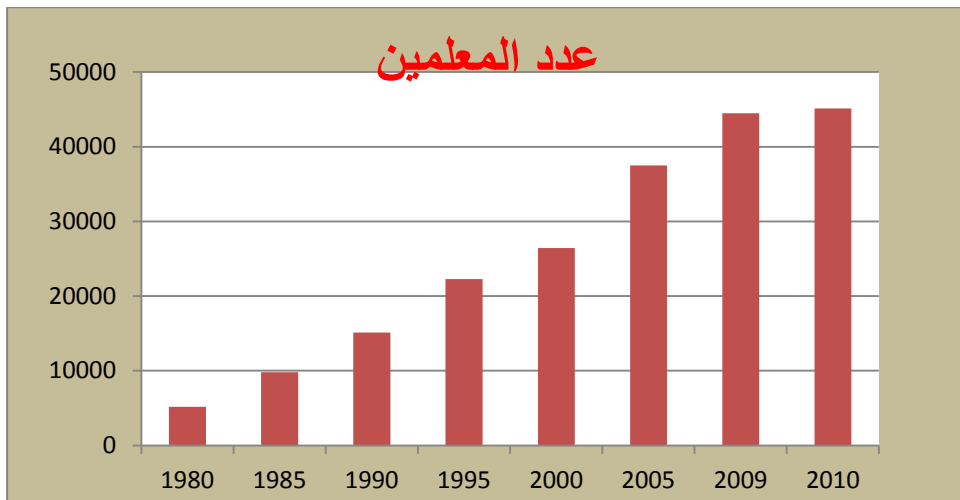
ثانياً :- عدد المدارس

ركزت التخطيط التعليمي في هذه الخطة التنموية الطويلة في تطوير التعليم من حيث النوع حيث تم ادخال التعليم الاساسي والذي يتطلب زيادة عدد المدارس وتزويدها بجميع الاحتياجات . كما عملت الخطة على الغاء الفترة المسائية للتعليم العام وبالتالي زادت عدد المدارس للفترة الصباحية .

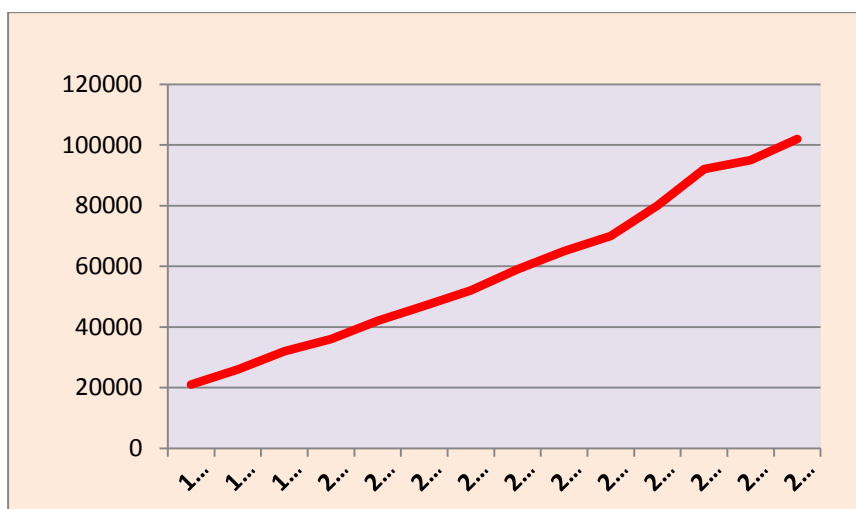


ثالثا :- المعلمين

من خلال هذه الخطة تم زيادة اعداد المعلمين في قطاع التعليم كما تم زيادة نسب التعمين (توطين) في القطاع .

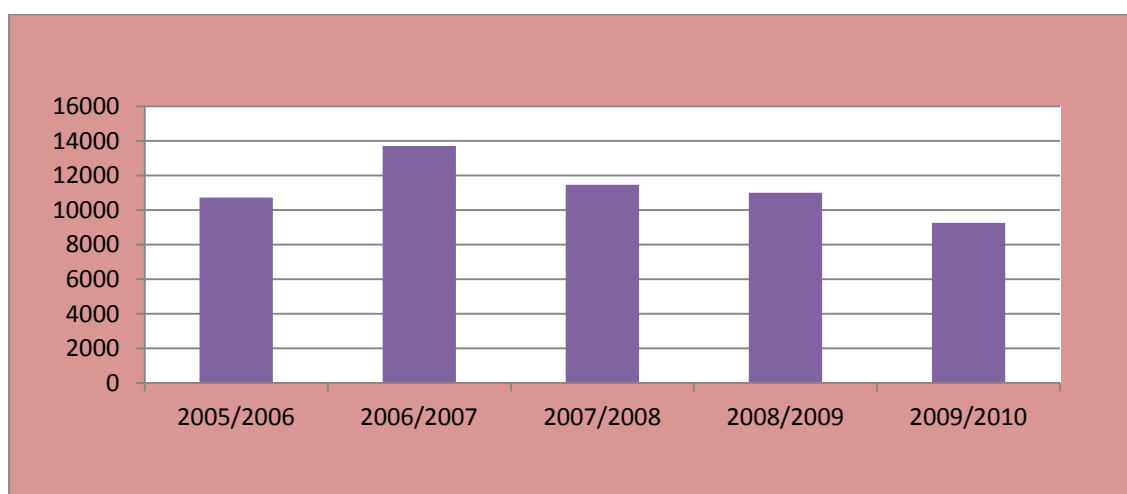


- زيادة معدلات القبول في التعليم العالي



- التطور في برامج تعليم الكبار

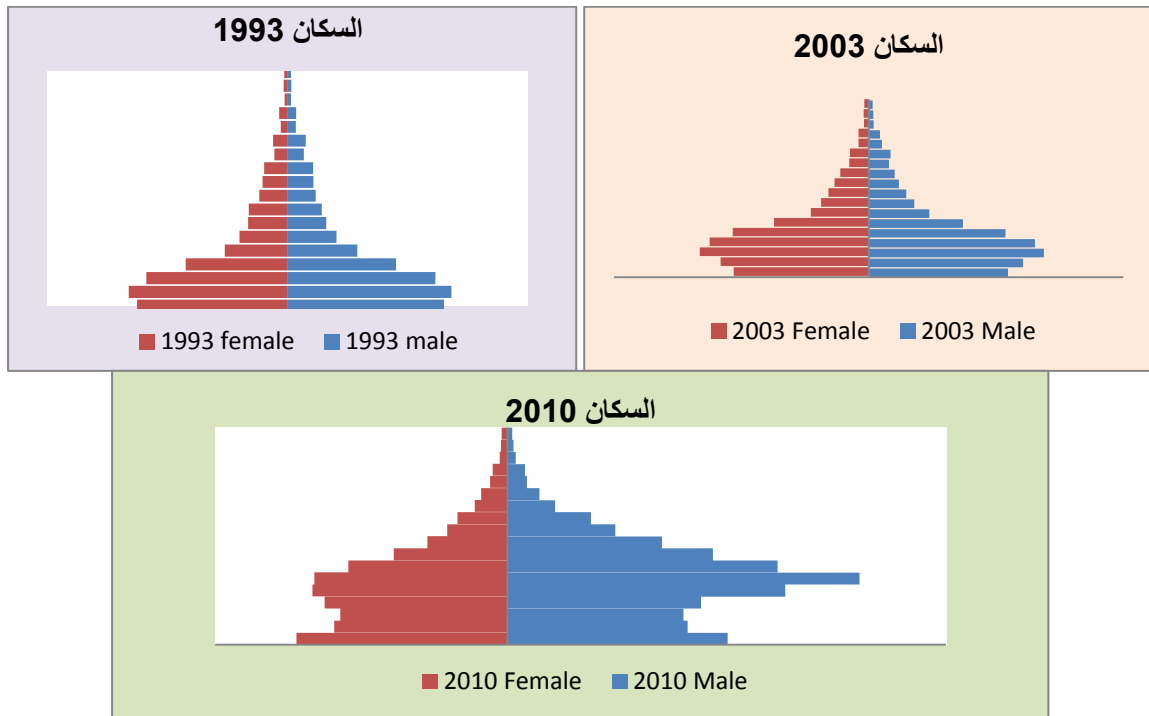
من خلال البرامج التي قامت بها السلطنة في القضاء على الامية وزيادة الثقافة في المجتمع
قلّة معدلات الدارسين في مراكز تعليم الكبار.



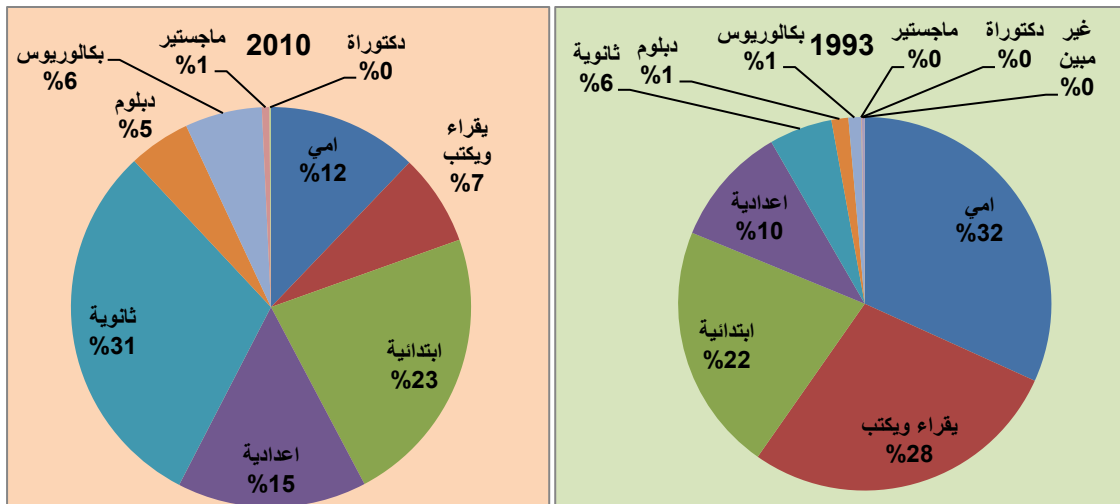
التعدد من اجل تقييم التخطيط

من ابرز الحقائق التي اظهرتها نتائج التعدد هو التوزيع الهرمي للسكان حسب الجنس ومن خلال التعدادات الثلاثة التي اجرتها السلطنة خلال السبعة عشرة عام بأن هناك تغير في التركيبة العمرية للسكان حيث اظهر التعداد الاخير 2010 تغيرا كبير في الهرم السكاني من الهرم ذات القاعدة العريضة في عام 1993 الى الانكماش في اسفل الهرم والتوسع في منتصف الهرم كما يلاحظ من الاشكال البيانية التالية.

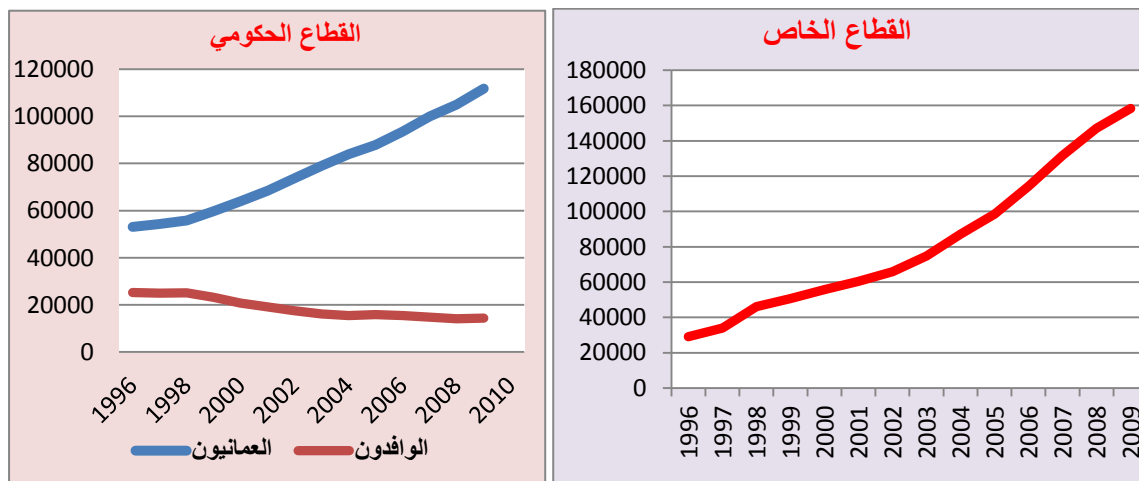
- الفئات العمرية للسكان



- المستوى التعليمي



- قطاع العمالة



تحديات جمع البيانات

يتلخص التحدي في وجود أكثر من جهة حكومية مسؤولة عن التعليم في السلطنة والتي يختلف فيما بينها عملية نشر البيانات بالأسلوب الذي يمكن للمخطط إجراء البحوث والدراسات كما أن هذه البيانات احتاجة إلى الكثير من المراجعة من أجل الوصول إلى تناسق بين البيانات المسجلة في الوزارات والبيانات المستخرجة من نتائج التعدادات .

التحديات التي تواجه تنمية الموارد البشرية :-

- 1 -الاحتياجات المتزايدة للخدمات الأساسية من التعليم وصحة وغيرها الناتجة عن تزايد السكان بمعدلات تفوق نمو الدخل القومي والإيرادات الحكومية .
- 2 -ضعف التعليم الأساسي مما يجعل الإنسان العماني أقل قدرة على مواكبة التطور العلمي والتقني والذي تزداد افاقة بمعدلات كبيرة كل يوم .
- 3 -النظرة المتعالية لبعض المهن والحرف مما يضعف معدلات انخراط اعداد كبيرة في البرامج المهنية والتقنية.

منهجية واساس تنفيذ خطة التعليم

- التعليم العام والاساسي

توفير بيئة علمية ومعرفية متكاملة لتنمية الموارد البشرية بحيث تمكن المواطن من واجهة كافة التحديات والمتغيرات التي ستواجه الاقتصاد الوطني في المستقبل ، وبالتالي فإن تاهيل الكادر الوطني والارتقاء بقدرة يتطلب احداث التطورات التالية :-

- التزام الحكومة بتوفير تعليم اساسي متطور مجاني لمدة 10 سنوات

- ان يكون عمر خريج التعليم الاساسي في عمر يستطيع فيه الالتحاق بسوق العمل بعد التحاقه ببرامج تدريبية قصيرة الاجل اذا رغب في ذلك .
- تعليم ثانوي لمدة سنتين يستطيع الخريج بعده الالتحاق بمراحل التعليم الجامعي في اي مكان وفقا لشروط المنافسة للحصول على المقاعد المتاحة في اي مجال التعليم .
- تحقيق تكافؤ الفرص لأكبر عدد ممكن من المواطنين لاتاحة التعليم من ناحية وتوفير احتياجات سوق العمل من ناحية اخرى.
- اتاحت فرص اوسع للمواطنين للالتحاق بمراحل التعليم لما بعد التعليم الاساسي من خلا الفرص التي سيتم توفيرها عن طريق المجالات التالية :-

- 1 -التعليم في الكليات الحكومية المختلفة
- 2 -المعاهد والكليات التابعة للقطاع الخاص
- 3 -التعليم عن طريق الانتساب
- 4 -الدورات القصيرة التي يوفرها نظام المؤهلات المهنية.

- التعليم العالي

نظام تعليمي بعد مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الفني والذي يهدف الى تحسين المؤشرات في مجال التعليم العالي على النحو التالي:-

- 1 -ايجاد نظام تعليمي عالي المستوي يمتاز بالمرونة وقابل للتطوير المستمر.
- 2 -زيادة نسبة التسجيل في التعليم العالي من (9%) في عام 1995 الى (40%) في عام 2020م
- 3 -رفع نسبة تسجيل الاناث في الفئة العمرية (20- 40) الى (40%) أيضا تحقيقا للمساواة بين الجنسين في فرص التعليم العالي .
- 4 -تحقيق مشاركة المواطن في تكلفة التعليم بعد مرحلة التعليم الاساسي ، مع مراعاة ظروف أبناء اسر الضمان الاجتماعي وابناء فئات الدخل المحدود وذلك بتوفير كامل تكاليف الدراسة لهم وفق المسارات المعتمدة.

- التعليم التقني والتدريب المهني

فتح مسارات جديدة للتعليم الفني والتدريب المهني وفق انظمة معترف بها في اغلب الدول وتعمل في تحقيق الاتي :-

- 1 -تلبية الاحتياجات المتجددة من المهن والمهارات الفنية العالية لسوق العمل العماني الحالية والمستقبلية وذلك من خلال زيادة نسبة طلاب التعليم الفني والتدريب المهني من

اجمالي طلاب التعليم الثانوي من (4,5%) في عام 1995 الى نحو (50%) في عام 2020م.

- 2 - ان تكون نظم التعليم الفني والتدريب المهني نظاما مرنة ومفتوحة تسمح للمواطن العماني بمواصلة تعليمة الى المراحل العليا اذا رغب في ذلك وكذلك تغير وتطوير مهاراته وتخصصاته لمواكبة المستجدات لتاهيلة بعدهما للعمل في الوظائف الفنية والماهرة وشبة الماهرة المتاحة في سوق العمل مما يساعده على تحسين مستواة المعيشي .
- 3 - أن يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وفق أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني المعتمدة والتي تمتاز بالكفاءة والفعالية والمرونة والتكيف السريع مع الاجتياحات النتجدة من العمالة الفنية والماهرة وشبة الماهرة .
- 4 - اشراك القطاع الخاص في وضع السياسات المرتبطة بتطوير التعليم الفني والتدريب المهني حتى ضمان تدفق عمالة مدربة تدريبا جيدا وتلائم احتياجات القطاع الخاص من المهارات المختلفة.

الخلاصة

وبمقارنة متطلبات تطوير أسلوب تخطيط التنمية من البيانات الاحصائية التي تم استعراضها أعلاه بما تضمنته الاستراتيجية الاحصائية (2006-2020م) وخطتها التنفيذية للفترة (2006-2010م) من أهداف لتطوير العمل الاحصائي خاصة في مجال سد النقص في المنتجات الاحصائية نجد أن هناك إتساقا تماما بينهما مما يعني أن هذه الاستراتيجية تمكنت وبدرجة عالية من الكفاءة من تحديد الاحتياجات الاحصائية للتخطيط التنموي ، أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سيرفد التخطيط التنموي ببيانات قيمة من شأنها أن تدعم توجهاته التطويرية.